استخدام التشريع لانتهاك قيم الديمقراطية: إسرائيل نموذجاً

حنان أبو سكين(*)

يفترض أن تقوم البرلمانات المنتخبة ديمقراطيًا بتعزيز قيم الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات، إلا أن الكنيست الإسرائيلى فى دورته الحالية – الكنيست العشرين – يضعنا أمام خبرة مختلفة فى ظل تزايد عدد التشريعات المثيرة للجدل بشأن متى توافقها مع القيم الديمقراطية مثل قانون الإقصاء وقانون الجمعيات وقانون مكافحة الإرهاب وتناقش الدراسة ذلك من خلال تناول التركيبة السياسية للكنيست ودورها فى تمرير التشريعات المناهضة للديمقراطية، التى أقرها الكنيست العشرون، وكيفية انتهاك تلك التشريعات للقيم الديمقراطية.

المقدمة

انطلقت الحركة الصهيونية بالتخلص من الفلسطينيين من خلال الإبادة والتهجير فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٤٨ للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأرض وأقل وجود فلسطينى فيها وكرست قوانينها العنصرية لخدمة هذا الغرض وتكريس الاحتلال ومنع إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧[١]. بالرغم من اتفاق معظم أدبيات العلوم السياسية أن البرلمانات المنتخبة ديمقراطيًا يُعول عليها فى تعزيز قيم الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات فإن الكنيست الإسرائيلى فى دورته الحالية – الكنيست العشرين – يضعنا أمام خبرة مختلفة فى ظل تزايد عدد التشريعات المثيرة للجدل بشأن متى

* مدرس العلوم السياسية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

توافقها مع القيم الديمقراطية مثل قانون الإقصاء وقانون الجمعيات وقانون مكافحة الإرهاب وقانون التسوية بشكل غير مسبوق، مما يطرح تساؤلات حول ما أبرز تلك التشريعات ومضمونها؟ وكيف صدرت وتم تمريرها فى الكنيست؟ وما الهدف من تلك التشريعات؟ ولماذا تصدر فى الوقت الراهن؟ وكيف تقوض قيم الديمقراطية التى يدعيها النظام السياسى الإسرائيلى؟ ويعتقد الكثير من الشعوب فى العالم أن إسرائيل هى واحة الديمقراطية والمساواة فى الشرق الأوسط بسبب ترويج بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية المزعوم لذلك، غير أن التدقيق فى التشريعات الصادرة عن الكنيست يقوض تلك المقولة. وذلك من خلال المحاور التالية:

أولًا: التركيبة السياسية للكنيست ودورها فى تمرير التشريعات المناهضة للديمقراطية.

ثانيًا: التشريعات المناهضة للديمقراطية التى أقرها الكنيست العشرون.

ثالثًا: كيفية انتهاك تلك التشريعات للقيم الديمقراطية.

وذلك على النحو التالى:

أولًا: التركيبة السياسية للكنيست ودورها فى تمرير التشريعات المناهضة للديمقراطية

تأخذ إسرائيل بالنظام البرلمانى الذى يقوم على التعددية الحزبية ويختص الكنيست المكون من ١٢٠ مقعدًا بالتشريع، أما السلطة التنفيذية فتتركز فى يد رئيس الوزراء والذى يعتبر المحرك للجهاز التنفيذى فى النظم البرلمانية وعادة لا يتمكن أى حزب من الحصول على الأغلبية فى الكنيست بمفرده لذا فالحزب الحاصل على نسبة أعلى من الأصوات فى الانتخابات يلجأ إلى استقطاب بعض الأحزاب الصغيرة إليه لكى يحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية

(٥٠٪+١ على الأقل) حتى يتمكن من تشكيل الحكومة التى يطلق عليها فى هذه الحالة اسم الحكومة الائتلافية والتى تضم وزراء من الأحزاب المشاركة فى الائتلاف[٢].

الكنيست هو قلب النظام السياسى الإسرائيلى ورمز الديمقراطية – حسب ما تزعم إسرائيل– ووظيفته الأساسية بحكم كونه السلطة التشريعية هو سن القوانين، وقد يكون مشروع القانون مشروع قانون جديد، أو مشروع تعديل أو إلغاء قانون موجود ويتم قبول أو عدم قبول كل قراءة للقانون بواسطة تصويت الحاضرين خلال جلسة الكنيست بالأغلبية عدا قوانين الأساس التى هى بمثابة الدستور لإسرائيل ويتطلب تعديلها تصويت أغلبية النواب وليس الحاضرين فقط[٣]. يتمتع الكنيست بمكانة مهمة وخاصة لأنه السلطة التشريعية والدستورية التأسيسية المنوط بها وضع قوانين الأساس التى تشكل الدستور، ولذلك فهو سلطة عليا وذات سيادة على السلطات الأخرى من الناحية العملية، واقتراح القانون إما يكون شخصيًا (خاصًا) يقدمه عضو كنيست واحد أو أكثر وإما يكون حكوميًا إذا أرادت الحكومة بواسطة مبادرة أحد الوزراء باقتراح القانون. فى كل الأحوال، سواء اقتراح قانون خاص أو حكومى يجتاز كل قانون إجراءات كاملة من ثلاث قراءات وتجرى بينها نقاشات فى اللجان المختلفة، وفى نهاية الأمر يتم نشره. ويستطيع الكنيست أن يشرع القوانين بأى موضوع وبأى شأن كان ما دامت عملية التشريع تتم وفقا للإجراءات المطلوبة فى القانون القائم ولا تتناقض مع قوانين الأساس السارية[٤].

لقد حدثت أزمة داخلية أدت إلى حل الكينست لنفسه والتصويت على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة فى مارس ٢٠١٥ بعد أن نال هذا الاقتراح موافقة ٨٤ صوتًا وامتناع واحد عن التصويت[٥]. وأدت انتخابات الكنيست

العشرين التى أجريت فى مارس ٢٠١٥ إلى إعادة توزيع المقاعد بين قوى اليمين ذاتها التى تشكل الائتلاف ليعود نتنياهو لتشكيل الحكومة. وحصل حزب "الليكود" اليمينى على ٢٣,٤٪ من الأصوات مما يعنى حصوله على ٣٠ مقعدًا، بينما نالت قائمة "المعسكر الصهيونى" ١٨,٦٪ وهو ما يعنى حصولها على ٢٤ مقعدًا، أما "القائمة العربية المشتركة" فقد نالت ١٠,٥٤٪ أى ١٣ مقعدًا. وحصل حزب "هناك مستقبل" على ٨,٨١٪ بإجمالى ١١ مقعدًا، وحزب "كلنا" اليمينى على ٧,٤٩٪ أى ١٠ مقاعد، أما "البيت اليهودى" اليمينى الذى نال ٦,٤٩٪ فحصل على ٨ مقاعد، و"شاس" اليمينى الدينى حصل على ٥,٧٣٪ من الأصوات أى ٧ مقاعد، ونال حزب "يهودوت هتوراه" الدينى اليمينى على ٦ مقاعد بعد أن نال ٥,٠٣٪ من الأصوات. وحصل حزب "إسرائيل بيتنا" اليمينى على ٦ مقاعد بعد أن صوت له ٥,١١٪ من الناخبين، ونال "ميرتس" اليسارى ٥ مقاعد بما نسبته ٣,٩٣٪ من عدد الأصوات[٦].

يتبين أن إجمالى المقاعد التى حصلت عليها القوى والأحزاب اليمينية وهى (الليكود – كلنا– شاس – يهودت هتوراه – إسرائيل بيتنا– البيت اليهودى) ٦٧ مقعدًا من إجمالى ١٢٠ مقعدًا بالكنيست أى ما يعادل ٥٥٪، ومع ذلك لم يتمكن نتنياهو من تشكيل ائتلاف واسع النطاق واعتمد فقط على خمسة أحزاب يمينية وحريدية متطرفة وهى (البيت اليهودى – شاس – كلنا – يهودت هتوراه) وبالتالى فالأغلبية البرلمانية للائتلاف الحكومى بسيطة لا تتجاوز ٦١ مقعدًا بالكنيست، فقد رفض حزب (إسرائيل بيتنا) وقتها المشاركة فى الائتلاف الحكومى بسبب الخلافات حول توزيع الحقائب الوزارية[٧].

ولا يقوم المزيج الحزبى داخل الحكومة الرابعة والثلاثين فى إسرائيل على وجود رابط أيديولوجى يجمع الشركاء بالحكومة وإنما المصلحة والنفعية

هى المحرك الرئيس[٨]. وبموجب الاتفاق الذى تم مؤخرًا بين نتياهو وليبرمان فى مايو ٢٠١٦ كان تعيين ليبرمان بمنصب وزير الدفاع شرطًا لانضمام حزبه إلى الائتلاف الحاكم. فاتسع الائتلاف الحكومى بعد ضم كتلة "إسرائيل بيتنا" بمقاعده الخمسة (كانت كتلة الحزب ٦ فى الكنيست ومؤخرًا أصبح ٥ لأنه فقد النائبة أورلى ليفى التى غادرت الحزب وستصوت فى الكنيست بشكل مستقل)[٩] إلى ائتلاف الحكومة ذات الأغلبية الضئيلة فى الكنيست لتزيد من ٦١ عضوًا بالكنيست إلى ٦٦ عضوًا أثناء فترة تولى نتنياهو التى تستمر أربع سنوات[١٠]. فى إطار تلك التغيرات، أدى "يهودا جيليك" اليمين أمام الكينست عضوًا عن حزب الليكود خلفًا للوزير موشيه يعلون[١١] وهو حاخام ارتبط اسمه باقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى باعتباره أحد أبرز المبادرين والداعمين لهذه الاقتحامات ومن أبرز الداعين لإقامة "الهيكل" على أنقاض المسجد الأقصى، حيث كان يجاهر بمواقفه هذه حتى أثناء الاقتحامات ومن أكثر الشخصيات كرهًا لدى الفلسطينيين ودائمًا يدلى بتصريحات ومواقف تستفزهم[١٢]، وعُينت "سوفا لاندفير" من حزب ليبرمان إسرائيل بيتنا وزيرة للهجرة[١٣]. بموجب هذا الاتفاق حصل الائتلاف الحكومى على ٦٦ مقعدًا فى الكنيست بدلًا من ٦١ فأصبح الائتلاف الهش الذى كان عرضة للسقوط فى أية لحظة بسبب أى تمرد داخل الكينست يهدد تمرير مشروع قانون أكثر تماسكًا الآن بعد أن ضمن نتنياهو ٥ مقاعد إضافية[١٤]؛ لذا رحب نتنياهو بليبرمان وبأعضاء كتلته البرلمانية كشركاء مهمين فى الائتلاف الحكومى. ويتبين من ذلك أن الطابع الغالب للتركيبة السياسية للكنيست هو سيطرة اليمين المتطرف بأغلبية مريحة نسبيًا تسمح بتمرير التشريعات المناهضة للديمقراطية.

جدير بالذكر أن المجتمع الإسرائيلى يتسم بدرجة عالية من الاستقطاب وفق الانقسامات الأساسية فى المجتمع الإسرائيلى وهى بين الدينى والقطاعات العلمانية، والسفارديم (هم اليهود الشرقيون الذين نزحوا من البلاد العربية والشرق الأوسط، وتركيا، وهى طبقة فقيرة، تشتغل فى الأعمال الشاقة تقع فى أدنى سلم الأجور بعد العرب) والأشكناز (الذين قدموا من أوربا وهى طبقة تتمتع بالغنى والهيمنة على المؤسسات السياسية والاجتماعية)[١٥]، اليهود والعرب، الأغنياء والفقراء، والحمائم والصقور[١٦]. يرجع ذلك لكونه مجتمع مهاجرين ومستوطنين أقام نفسه على حساب الشعب الفلسطينى وعلى أنقاضه، وأصبح المجتمع الإسرائيلى يتبنى وينتج ويطور قيمًا عنصرية معادية للعرب تسعى لاجتثاثهم[١٧].

يصاحب سيطرة اليمين داخل الكنيست تنامى التوتر والمخاوف الأمنية فى إسرائيل، فقد تزايدت عمليات الطعن خاصة عامى ٢٠١٥، ٢٠١٦ ردًا على الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الفلسطينين واقتحامات المستوطنين الإسرائيليين المتكررة للأماكن المقدسة تحت حماية القوات الإسرائيلية[١٨]. وتؤكد نتائج استطلاعات الرأى تفشى العدوانية فى المجتمع اليهودى الإسرائيلى. فقد أظهرت هذه النتائج تعاظم نسبة اليهود الإسرائيليين الذين يؤيدون تشجيع هجرة العرب إلى خارج إسرائيل، أما عن كيفية معاملة إسرائيل للعرب، فيفيد الاستطلاع أن غالبية العينة يؤيدون اتخاذ إسرائيل المزيد من الخطوات العقابية بحق العرب الفلسطينيين المواطنين بها بدلًا من منحهم المساواة[١٩]. ويعزز ميل الرأى العام للتشدد المزايدات بين السياسيين لتحقيق مكاسب سياسية لصالح اتجاه اليمين الإسرائيلى[٢٠]، فساعدت كل تلك العوامل مجتمعة على خلق بيئة محفزة لصدور تلك التشريعات.

ثانيًا: التشريعات المناهضة للديمقراطية التى أقرها الكنيست العشرون

ناقش الكنيست خلال دورته الحالية العشرات من مشاريع القوانين، تعتبر هذه الأعداد غير مسبوقة مقارنة بولايات الكنيست السابقة. ففى الولاية البرلمانية السابعة عشرة، إبان حكومة إيهود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، أقر الكنيست نهائيًا ٦ قوانين، وفى الولاية الثامنة عشرة، إبان حكومة بنيامين نتنياهو الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، أقرّ ٨ قوانين. أما فى العام الأول من الدورة الحالية فقد أقر الكنيست ١٤ قانونًا بالقراءة النهائية، ومازالت عشرات المشاريع ما بين مرحلة القراءة الأولى وفى طريقها للقراءة النهائية أو مدرجة على جدول أعمال الكنيست[٢١]. ومن أبرز تلك التشريعات ما يلى:

١ - مشروعات القوانين التى أقرها الكنيست

أ - قانون الجمعيات[٢٢]

صدق عليه الكنيست ٨ فبراير ٢٠١٦ يعرف أيضًا باسم قانون الشفافية ليس هدفه زيادة الشفافية ولكن تقييد نشاط الجمعيات التى تنتقد النظام السياسى فى إسرائيل، فالقانون يستهدف الجمعيات التى تتلقى دعمًا حكوميًا أو شعبيًا من دول ومنظمات أوروبية، فى حين لا يتم التطرق فى القانون إلى الجمعيات اليمينية التى تتلقى دعمًا بلغ عشرات ملايين الدولارات من جمعيات أميركية ويهودية مناصرة للاحتلال والاستيطان. ينص القانون المعروف إسرائيليًا بقانون "الجمعيات" واقترحته وزيرة العدل أيليت شاكيد من حزب البيت اليهودى، على "وجوب إظهار الجمعيات الإسرائيلية التى تتلقى دعمًا ماليًا يفوق نصف مصروفها وتمويلها، من كيانات أو جمعيات ومؤسسات من خارج إسرائيل،

على إبراز هذا الدعم وحجمه ومصدره فى بياناتها الرسمية". يهدف القانون لتحجيم نشاط جمعيات اليسار الإسرائيلية وجمعيات فلسطينية حقوقية. فعلى مدار العامين الماضى والحالى، نشط اليمين الإسرائيلى على مستوى الوزراء ونواب الكنيست فى التحريض ضد جمعيات حقوق الإنسان واتهامها بأنها "تشوّه صورة إسرائيل فى العالم وتزوّد أعداء إسرائيل بالسلاح" ليوجهوه ضدها. وطالبوا الحكومة ومعهم عدد من جنود وضباط الجيش الإسرائيلى بتوفير الدعم للجنود ضد خطر محاكمتهم فى الخارج، ووقف نشاط جمعية "يكسرون الصمت" التى توثق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وإخراجها عن القانون[٢٣].

ب – قانون الإقصاء

أصدرته لجنة الدستور والقانون والقضاء فى الكنيست فى قراءته الأولى فى مارس ٢٠١٦[٢٤]. وتم تمريره من الكنيست فى ١٩ يوليو ٢٠١٦ وهو بمثابة تعديل على قانون أساس: الكنيست يستهدف التعديل لفلسطينى الداخل بالدرجة الأولى من خلال طرد النواب العرب الذين توجه لبعضهم تهم التحريض وتأييد كفاح مسلح ضد إسرائيل أو الإدلاء بتصريحات تنتقد إسرائيل وسياساتها[٢٥] يستدعى إجراء الطرد التماسًا يقدمه ٦١ عضوًا من أعضاء الكنيست ويجوز أن يكون الطرد محدودا فى مدّته أو أن يستمر طيلة فترة ولاية الكنيست، ويشترط القانون للموافقة على الطلب تأييد تسعين نائبًا لإقصاء أى نائب. يؤدى هذا القانون لاستبعاد المنافسين السياسيين لأسباب غير مشروعة حيث تستغل الأغلبية السياسية قوتها ضد الأقليات السياسية ويجب الأخذ فى الاعتبار أن العرب فى إسرائيل أقلية دائمة[٢٦]. فمضمون القانون واسع وغير محدّد، ويتم

التعامل معه بحسب الجو السياسى العام مما يضع النواب العرب فى خانة الاتهام بصورة مستمرة.

جـ - قانون التفتيش الجسدى

صادقت اللجنة الوزارية لشئون التشريع يوم ١٩ أكتوبر ٢٠١٥ ثم صدق الكنيست فى فبراير ٢٠١٦ على مشروع قانون يجيز لكل شرطى أو جندى، فى منطقة أعلن قائد الشرطة فيها أنها منطقة ذات أخطار أمنية، أن يفتش أى شخص جسديًا فى الشارع، حتى من دون أن يكون مشبوهًا تحت حجة مكافحة العنف[٢٧]. وبالتالى يصبح كل فلسطينى عرضة للتفتيش الجسدى دون اشتباه ملموس.

د - قانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقى الحجارة فى القدس

صدق الكنيست يوم ٢ نوفمبر ٢٠١٥ على مشروع قانون تقدمت به وزيرة القضاء أييلت شاكيد ينص على أن الحد الأدنى من العقوبة على مثل هذه الممارسات السجن الفعلى لمدة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام، ومعاقبة عائلاتهم بسحب مخصصات التأمين الوطنى من أسرهم طوال فترة العقوبة، وإجبارهم على دفع تعويضات للإسرائيليين المتضررين[٢٨].

هـ - قانون الأحداث

صدقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشئون التشريع على "تعديل قانون الأحداث" وصدق عليه الكنيست فى ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥ ويتعلق بالأطفال الفلسطينيين الذين يخضعون لقانون الأحداث الإسرائيلى المدنى كأطفال القدس، الذى يتيح للمحاكم الإسرائيلية احتجاز القاصر الذى لم يبلغ ١٤ عامًا وأدين إما بالقتل أو

محاولة القتل فى "مأوى مغلق"، وعند بلوغه سن الـ١٤ يتم نقله إلى إحدى منشآت السجون الإسرائيلية لتنفيذ الحكم الصادر بحقه بأثر رجعى. وينص القانون على أن المحكمة تستطيع أن تحاكم أطفالًا من سن ١٢ عاما، لكن عقوبة السجن الفعلى تبدأ بعد بلوغهم سن ١٤ عاما، بحيث يصبح سن المسئولية الجنائية هو ١٢ عاما. ومن المعروف أن أغلبية الدول تمنع سجن الأولاد تحت عمر ١٤ عاما، وبعضها تمنع ذلك أيضا فوق عمر ١٤ عاما[٢٩].

و – قانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق

صدق الكنيست الإسرائيلى يوم ٢٥ يونيه ٢٠١٥ على تمديد بند لقانون مؤقت، والذى يعفى جهاز المخابرات الإسرائيلى والشرطة الإسرائيلية من توثيق التحقيقات بالصوت والصورة، وذلك لمدة خمس سنوات إضافية. ومن شأن توثيق التحقيقات بالصوت والصورة أن يمنع ممارسة التعذيب ضد المعتقلين ويمنع استخدام الأساليب غير المشروعة التى ما زالت تمارس فى غرف التحقيق الإسرائيلية من أجل انتزاع اعترافات، أما تمديد الإعفاء من التوثيق يعنى استمرار أساليب غير مشروعة فى استجواب المعتقلين[٣٠].

حـ – قانون إدانة فلسطينيين دون شبهات

صدقت اللجنة الوزارية لشئون التشريع فى الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٥ على اقتراح (قانون الإرهاب)، والذى قدمته وزيرة القضاء للتسهيل على النيابة العامة وجهاز الأمن الإسرائيلى إدانة مقاومين ونشطاء دون وجود شهود. وأقره الكنيست فى يونيه ٢٠١٦[٣١] يشمل القانون التضييق أكثر على المعتقلين الفلسطينيين وإدانتهم حتى من دون وجود شهود، وكذلك يسمح القانون للمحكمة بإدانة أشخاص حتى فى حال عدم وجود شهود وعدم قدرة أجهزة

الأمن على إحضارهم[٣٢]. يُعرف مشروع القانون "العمل الإرهابى" أنه لا يقتصر على النشاط الإرهابى الذى يستهدف المواطنين أو الممتلكات وإنما يشمل كذلك النشاطات والفعاليات التى من شأنها ممارسة الضغط على الحكومة دون التفرقة بين نشاطات ضد الجنود أو ضد المواطنين. وينص القانون على أن عقوبة منفذ العملية الإرهابية كعقوبة من ساعد على تنفيذها فيما يضاعف العقوبة القصوى المتعلقة بالإرهاب حتى تصل الى ٣٠ عاما من السجن[٣٣].

ط – قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام

أقرت الحكومة الإسرائيلية فى١٤يونيه ٢٠١٥ مشروع قانون يمكنها من إجراء التغذية القسرية للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام وصدق الكنيست الإسرائيلى عليه فى ٣٠ يوليو٢٠١٥. ويعد هذا القانون من أخطر القوانين التى تهدد حياة الأسرى المضربين عن الطعام ويعتبر حسب الصليب الأحمر الدولى واتحاد الأطباء العالمى نوعًا من التعذيب وتهديد حياة المضرب، وإجراء غير أخلاقى ويتنافى مع الأعراف المهنية والطبية. وحظر اتحاد الأطباء فى إسرائيل منه واعتبره نوعًا من التعذيب وينطوى على مخاطر صحية، وحث كل الأطباء فى إسرائيل على عدم الامتثال لهذا القانون ومنع الأطباء من المشاركة فى عمليات إطعام الأسرى بالقوة وعلى غير إرادتهم. تدعى إسرائيل أن هذا القانون تم إقراره بحجة وضع حدّ للإضرابات المفتوحة عن الطعام التى يقوم بها الأسرى سواء ضد الاعتقال الإدارى أو من أجل تحسين شروط حياتهم المعيشية والإنسانية، ويعتبر وزير الأمن الداخلى (جلعاد إردان) أن الإضرابات للأسرى تهديد للأمن الإسرئيلى[٣٤].

ى – قانون تسوية الاستيطان

أقر الكنيست يوم ٦ فبراير ٢٠١٧ قانونًا يشرع آلاف الوحدات الاستيطانية فى الضفة الغربية المحتلة بأثر رجعى ويعرف باسم "قانون تسوية الاستيطان" ودعمه ٦٠ عضوًا، فيما عارضه ٥٢ فى القراءتين الثانية والثالثة. وبذلك أصبح قانونا ساريًا[٣٥]. يسمح ذلك القانون بامتلاك أراض خاصة تعود ملكيتها للفلسطينيين (يسمح للمستوطنين الإسرائيليين تشييد مبانى بدون ترخيص) كما يمنع المحاكم الإسرائيلية من اتخاذ أى قرارات بشأن تفكيك المستوطنات العشوائية المقامة على أراضى الفلسطينيين، ويعتمد مبدأ التعويض بالمال أو الأراضى. وترى المعارضة أن القانون يشرع سرقة الأراضى الفلسطينية فإسرائيل ستطبق من خلاله لأول مرة قانونها المدنى فى الضفة الغربية؛ ليس فقط على الأفراد وإنما على أراض معترف بها أنها فلسطينية. ووصف زعيم حزب العمال اسحق هرتسوغ القانون بأنه إعلان ضم. كما آثار هذا القانون ردود فعل دولية غاضبة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوربى وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والجامعة العربية لأنه يتعارض مع القرار ٢٣٣٤ الصادر من مجلس الأمن الدولى الذى يعتبر أن جميع أشكال الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية غير شرعية[٣٦].

٢ - مشروعات القوانين التى فى مرحلة المناقشة أو مدرجة على جدول الأعمال

أ – مشروع قانون الولاء فى الثقافة

تزامن مع عرض مسرح الميدان فى حيفا لمسرحية "الزمن المواز" التى تروى قصة حياة الأسير الفلسطينى وليد دقة اقتراح وزيرة الثقافة ميرى ريجيف أن تكون عملية التمويل للمؤسسات الثقافية من خلال وزارتها وليس وزارة المالية

بحكم أنها تعمل على مراقبة تلك المؤسسات. ويفرض هذا القانون قيودًا على الحركة الثقافية والإبداعية، ويشترط إعلان المؤسسات الثقافية والإبداعية الولاء الكامل لإسرائيل قبل حصولها على أى تمويل حكومى أو مخصصات مالية لممارسة أنشطتها، كما يفرض عليها أن تدين بالولاء لجميع القوانين المعمول بها بالبلاد، وإلا فلن تحصل على ميزانية تمكنها من العمل، ويفرض المشروع رقابة على المحتوى والمضمون الذى تقدمه هذه المؤسسات، ويربط بشكل وثيق بين المضامين الفنية وبين الميزانية التى تتلقاها المؤسسات[٣٧]. تعتبر وزيرة الثقافة الإسرائيلية أن من حق وزارتها الإشراف على المؤسسات الثقافية ومعرفة ما تقدمه من محتوى، والتأكد من أنه لا يتجاوز القانون، ورفض تمويل مجموعات "لا تظهر احتراما" لشعارات الدولة وعلمها، وتحيى يوم استقلال إسرائيل على أنه يوم نكبة، وتنكر حق إسرائيل فى الوجود، وترفض إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، أو تحرض على العنف والإرهاب أو على جرائم كراهية عنصرية[٣٨]. مما يعنى بالأساس استهداف الحركة الثقافية بالقطاع العربى الإسرائيلى رغم أن الفنانين والمبدعين يقوموا بدفع الضرائب للحكومة الإسرائيلية ومن حقهم الحصول على الدعم[٣٩]. وتمت مهاجمة القانون أثناء مناقشته من جانب المعارضة مثل عضو الكنيست "نحمان شايى" من كتلة "المعسكر الصهيونى" وذكر أن "إسرائيل كانت دولة تتمتع بحرية تعبير كبيرة للغاية إلى أن جاءت ريغيف وسعت لتغيير هذا الوضع والسياسيين الجدد الذين يعملون بوحى "الليكود" يسعون لتقويض أسس الديمقراطية الإسرائيلية ويضربون بعرض الحائط حرية التعبير والإبداع، رغم أنهما حجر الزاوية للديمقراطية الإسرائيلية"[٤٠].

ب – إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى

قدمت كتلة "يسرائيل بيتينو"، التى يتزعمها أفيغدور ليبرمان، مشروع قانون "قانون الأساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى"[٤١]، وكان المبادر للقانون النائب شارون غال، وهذا القانون طُرح فى الدورتين البرلمانيتين السابقتين، بصياغات فيها بعض الفوارق، منها ما هى جوهرية، من حيث الجدل الداخلى فى الشارع الإسرائيلى فيما يتعلق بمدى علاقة الدين بالدولة، رغم أن كل الصياغات تتفق على عنصريته. وظهر هذا المشروع على جدول أعمال الكنيست فى الدورة البرلمانية الثامنة عشرة، (٢٠٠٩– ٢٠١٣)، من خلال نائب المعارضة، رئيس جهاز المخابرات العامة الأسبق آفى ديختر، حينما كان عضو كنيست من حزب "كديما"، وانضم إليه فريق من نواب اليمين. وعاد طرح مشروع القانون بقوة فى الدورة البرلمانية التاسعة عشرة (٢٠١٣– ٢٠١٥)، إلا أن الحكومة فى حينه شهدت خلافا داخليا حوله ولم يُطرح للتصويت عليه.

اتفق الائتلاف القائم فى حكومة بنيامين نتنياهو بعد الانتخابات فى عام ٢٠١٥ على تشكيل لجنة وزارية، مع مختصين، للبحث فى صيغة متفق عليها للمشروع الذى يواجه معارضات لأسباب عدة[٤٢]. فقوانين الأساس بحكم الأمر الواقع هى بمثابة دستور لإسرائيل وينطوى مشروع القانون المقترح على عدة جوانب تؤدى لترسيخ الطابع اليهودى لإسرائيل، ومنها رموز الدولة، العلم، الشعار، اللغة العبرية، قانون العودة، لم شمل اليهود، الاستيطان، التقويم اليهودى، فضلًا عن ذلك ينص المشروع على أن الشريعة اليهودية والتراث اليهودى مصدران من مصادر التشريع، مما يسهم فى الحفاظ على الطابع اليهودى الذى يميز إسرائيل[٤٣]. ولا يعترف القانون بحقّ أىّ من المجموعات

غير اليهوديّة فى تقرير المصير، ولا يعترف أنّ هذه البلاد هى موطن شعب آخر.

وقد صدق الكنيست يوم ١٠ مايو ٢٠١٧ على القراءة التمهيدية لهذا المشروع بأغلبية ٤٨ عضوًا من الائتلاف الحكومى ومعارضة ٤١ عضوًا[٤٤] وما زال أمام المشروع ثلاث قراءات يفترض أن يمر خلالها بأغلبية ٦١ نائبًا، أى أغلبية النواب (وليس الحاضرين فقط).

جـ – قانون الفيسبوك

تمت الموافقة الثلاثاء ٣ يناير ٢٠١٧ بالقراءة الأولى على قانون الفيسبوك الذى اقترحته وزيرة العدل ايلت شاكيد ووزير الأمن الداخلى جلعاد اردان على "قانون الفيسبوك"، والذى يخول المحكمة، بإعطاء أمر لمزود خدمة الإنترنت بإزالة أى مضمون تحريضى على موقع التواصل الاجتماعى "فيسبوك"[٤٥]. وتعرض المشروع لانتقادات كثيرة وذكرت المناقشات داخل الكنيست أن "التحريض على الإرهاب فى الإنترنت هو مشكلة حقيقية ويجب توفير حل لكننا لا نعتقد أنها حلول تشريعية، فالمشروع لا يتعلق فقط بالتحريض فى الإنترنت، إنما يتعلق بموضوع واسع أكثر نحن نخشى أن يؤدى بنا إلى تدخل واسع فى حرية التعبير وبشكل سافر نخشى من أن التشريع فى الإنترنت سيشوه الحيادية"[٤٦].

د – قانون فرض العبرية

قدمه عضو الكنيست آرييه إلداد، وهو مشروع قانون يلغى مكانة اللغة العربية كلغة رسمية فى إسرائيل فى جميع الميادين، بما فيها التجمعات السكانية الفلسطينية فى إسرائيل عرب الـ ٤٨. والنائب إلداد المعروف بتطرفه العنصرى من أبرز دعاة طرد الفلسطينيين من وطنهم (ترانسفير)، ويبادر بين الحين

والآخر إلى قوانين من هذا النوع، وعلى الرغم من أن غالبيتها تسقط فى التصويت فإنها تحظى بتأييد جدى فى الكنيست، مما يؤكد تفشى التطرف فى البرلمان الإسرائيلى، ويحظى إلداد بشعبية بين النواب الاسرائيليين اليهود[٤٧].

هـ - اقتراح بضم معظم مستوطنات الضفة الغربية المحيطة بالقدس لإسرائيل

اقترح وزير المواصلات يسرائيل كاتس ليس فقط ضم مستوطنة معالية أدوميم التى تقع شرقى القدس إلى إسرائيل ولكن أيضًا ضم كتل استيطانية كبيرة شمال وجنوب القدس وذلك بتمرير "قانون القدس الكبرى". ويرى أن "هذه خطوة دبلوماسية لازمة فى عهد الرئيس ترامب[٤٨]. وقد تم تنسيق طرح مشروع القانون بين رؤساء اللوبى من أجل أرض إسرائيل[٤٩] فى الكنيست[٥٠]. وقد صرح ترامب أثناء حملته الانتخابية، إنه "لا يعتبر الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية عقبة فى طريق السلام"[٥١]. وما حدث فعليًا أن المجلس الوزارى المصغر للشؤون السياسية والأمنية قرر بالإجماع إرجاء النقاش على مشروع القانون الخاص بتطبيق السيادة الإسرائيلية على مستوطنة معالية ادوميم إلى ما بعد الاجتماع المتوقع بين نتنياهو وترامب[٥٢]. وبالفعل زار ترامب إسرائيل ضمن جولته الخارجية فى الشرق الأوسط فى مايو ٢٠١٧، وذهب إلى حائط البراق فى القدس المحتلة، وقام بتأدية شعائر وطقوس يهودية، وأكدت نتائج الزيارة - كما عبر عنها الكتاب الإسرائيليون - على التضامن الأمريكى مع إسرائيل وتعهد ترامب بحمايتها بعد ثمانى سنوات من الشعور لدى الإسرائيليين بأن الدعم الذى منحه الرئيس الأمريكى السابق باراك أوباما لإسرائيل كان مشروطًا دائما[٥٣]. وقد نقلت معظم وسائل الإعلام تصريحات ترامب حتى بعد توليه منصب رئيس الولايات المتحدة رسميًا أن المستوطنات "ليست عقبة أمام

السلام"[٥٤]. يدعم ذلك تعيين ديفيد فريدمان سفيرًا للولايات المتحدة فى إسرائيل وقد قدم أوراق اعتماده فى ٣٠ مارس ٢٠١٧، المعروف بتأييده لليمين الإسرائيلى ودعمه لبناء المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية المحتلة ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس[٥٥].

ثالثًا: كيفية انتهاك تلك التشريعات للقيم الديمقراطية

ليس المعيار هنا لتقييم تلك التشريعات بأنها مناهضة للديمقراطية تحيز الباحث وإنما مضمون ومحتوى تلك التشريعات والذى يخالف التزامات إسرائيل الدولية باحترام حقوق الإنسان. فقد أكد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨ مبدأ المساواة والكرامة الإنسانية المتأصلة فى بنى البشر كافة، وهى مبادئ وحقوق أصيلة وغير قابلة للتصرف. وتعبّر المادتان (٢) و(٧) عن المبدأ الحاكم فى الإعلان؛ وبالتبعية المبدأ الحاكم فى مختلف اتفاقات القانون الدولى لحقوق الإنسان، وتنص المادتان على حظر التمييز، وتختص المادة (٢) بحظر التمييز فى أى من مجالات تطبيق الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فيما تتصرف المادة (٧) إلى حظر التمييز فى التطبيقات القانونية عمومًا وتطبيقات القوانين الوطنية بصفة خاصة[٥٦]. وفضلًا عن حظره للتمييز يحظر العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ فى المادة (٢٠) أى تشجيع للكراهية الاثنية أو العنصرية أو الدينية والتى تتضمن التحريض على التمييز أو العداء أو العنف[٥٧]. وبالمثل حفلت مختلف المواثيق والمعاهدات الدولية وتوصيات الأمم المتحدة وغالبية المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان بنصوص تهدف إلى حظر التمييز وإبراز وسائل مكافحته وآليات معالجة الأسباب المؤدية إليه. وبناء

على ذلك تتحدد كيفية انتهاك تلك التشريعات للقيم الديمقراطية المتعارف عليها فى الأدبيات السياسية فيما يلى:

١ - المغالاة فى التطرف والعنصرية لضمان مكاسب السياسيين

يُفسر صدور هذه القوانين أنها جزء من مقايضات نتياهو مع المعارضة ليبقى فى الحكم وهى مظاهر لتفاهمات سياسية بين الأحزاب المشاركة فى الائتلاف الحكومى فالمغالاة فى العنصرية والتطرف اليمينى يضمن لأعضاء الكنيست معاركهم الحزبية والحفاظ على مقاعدهم بإرضاء ناخبيهم، وحشد الرأى العام الإسرائيلى الذى يتجه نحو اليمين لكسب قوة أكبر والمزيد من المقاعد فى الدورات القادمة(٥٨).

٢ - تآكل قيم المواطنة داخل إسرائيل

تشير الكتابات الإسرائيلية إلى تزايد التوتر داخل إسرائيل مما ينعكس سلبيًا على قيم المواطنة والمساواة بين مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلى. فأصبح التضامن والشعور بالهدف المشترك فى المجتمع الإسرائيلى ضعيفًا. وأثرت الانتقادات الدولية لإسرائيل سلبيًا على النظام السياسى وتزايد الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلى. وظهرت أبعادها بوضوح فى وسائل التواصل الاجتماعى مثل تدهور العلاقة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، تقلص الدعم الشعبى لشرعية الجيش الإسرائيلى وقادته، ضعف ثقة الأقلية العربية فى الحكومة الإسرائيلية(٥٩).

٣ – انتهاك حقوق الإنسان

بالرغم من أنّ واجب الحكومة والكنيست اتخاذ تدابير فعّالة لمواجهة الأحداث الصعبة، فإنه يتوجب عليها القيام بذلك دون الحاجة إلى هذا الانحراف الحادّ عن المبادئ الأساسية للقانون الجنائي، ومع ضمان مبدأى التناسب والمعقولية. جدير بالذكر أن التعديلات التشريعية، التى تتخذ على عجل فى الأوقات العصيبة، تثبت فى سجل القوانين حتى بعد انحسار التوتر، وتؤدى إلى مزيد من التآكل فى حقوق الإنسان والحمايات الممنوحة فى دولة ديمقراطية للمشتبه بهم والمدعى عليهم، خاصةً القاصرين منهم[٦٠]. بناء على تلك التشريعات استخدمت السلطات الإسرائيلية الوسائل المتطرفة، والمساس بالحقوق والحريات، واستخدام القوة المفرطة مثل صدور أوامر اعتقال وإبعاد إدارية لمئات الفلسطينيين وبعض الإسرائيليين فى الضفة الغربية والقدس الشرقية وإسرائيل[٦١].

٤ – التضييق على المجتمع المدنى

يعد قانون الجمعيات بتعديلاته السند القانونى لخنق المجتمع المدنى، ويشير التقرير الصادر عن حركة أم ترتسو اليمينية فى إسرائيل "إذا أرادت دولة إسرائيل الاستمرار فى الوجود كدولة مستقلة، وديمقراطية، لا خيار أمامها سوى حل منظمات الدعاية هذه التى تنشط من داخلها بتمويل أجنبى، وعلى دولة إسرائيل فك ارتباط هذه المنظمات مع "الصندوق الجديد لإسرائيل"[٦٢] وأشار التقرير إلى عدة منظمات مثل: جمعية حقوق المواطن فى إسرائيل، هموكيد – المركز لحماية الفرد، بتسليم، مركز عدالة، لنكسر الصمت. وهى المنظمات التى تفضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان.

٥ – تقييد حرية الرأى والتعبير

فقانون "الإرهاب" يطلق يد الأجهزة الأمنية فى مواجهة كل من ينتقد السياسات الإسرائيلية، ومشروع قانون face book يعد انتهاكًا لحرية التعبير الرقمى وقمع الأصوات المعارضة وإضفاء الشرعية على سياسة تكميم الأفواه لأن تطبيق المراقبة يتم ضد المستخدمين الفلسطينيين فقط، فيما يتم التجاهل والتغاضى عن أيه ممارسات عنيفة أو تحريضية من قبل الإسرائيليين ضد غيرهم[٦٣]. فقد سبق تقديم مشروع القانون تعليمات صادرة عن وزيرة العدل ووزير الأمن الداخلى و"سلطة السايبر" بمراقبة شبكات التواصل الاجتماعى تحت غطاء "التحريض على الإرهاب"، لرصد التدوينات والمنشورات التى تعتبر من وجهة نظرهم تحريضية، ومن ثم التوجه إلى شركة فيسبوك ومطالبتها إزالة وشطب المنشورات أو الصفحة التحريضية، وكان هذا الإجراء يستغرق وقتا طويلا، وفى حال تطبيق القانون الجديد فسيتم حجب وإزالة المضامين بشكل فورى[٦٤].

٦ – تكريس الإخلال بالتزامات إسرائيل الدولية

صيغت حقوق الإنسان بشكل مفصل وحرص شديد من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة وأُقرت من جانب حكومة إسرائيل[٦٥]، على سبيل المثال يناقض مشروع قانون يهودية الدولة المقترَح مبادئ قرار التقسيم الذى أقرّته الأمم المتّحدة فى العام ١٩٤٧[٦٦]. والذى دعت فيه كل واحدة من الدولتين إلى تبنّى دستور ديمقراطى يضمن عدم ممارسة أى نوع من التمييز بين السكان على خلفية: العرق – الدين – اللغة – الجنس. وهذا المشروع يكرس للتمييز على خلفيّة القوميّة، والدين، واللغة، والثقافة مما يتعارض مع التزامات إسرائيل بالمعاهدات الدولية التى وقعّت عليها إسرائيل مثل إعلان الأمم المتحدة للقضاء

على جميع أشكال التمييز العنصرى الصادر فى ١٩٦٣[٦٧]، والعهد الدولى للحقوق المدنيّة والسياسيّة وقد انضمت لها إسرائيل فى عام ١٩٩١[٦٨].

خاتمة

تنتهى الدراسة إلى أن تلك التشريعات مؤشر على تآكل الديمقراطية (The erosion of democracy) فى إسرائيل، فالحرية والمساواة هما من القيم الأساسية فى الديمقراطية. هذه القيم تتبع من "الحقوق الطبيعية" للإنسان ولا يجوز انتهاكها علاوة على سرعة إصدار التشريعات أكثر من المعتاد ولا تُعطى فرصة لمناقشتها وتمر كأنها ديمقراطية رغم أنها لم تأخذ مناقشات معمقة، فالتمييز والتضييق على دور المجتمع المدنى، وانتهاك احترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحق التظاهر، وتقويض مبدأ المساواة ينسف قيم الديمقراطية والهدف من كل تلك التشريعات إسكات المعارضة والآراء المنتقدة للحكومة الإسرائيلية.

المراجع

١ – منذر موسى أبورموز، حملة قوانين عنصرية إسرائيلية ضد الفلسطينيين،المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، بلديّة البيرة: أكتوبر ٢٠١٦، ص ٢.

٢ – أحمد عادل القضابى، الكنيست والسدنة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٣، ص ص ١٣– ١٤.

٣ – عملية سن القوانين، الموقع الرسمى للكنيست، ١٤ يناير ٢٠١٧.
https://knesset.gov.il/description/arb/work_mel_legislation_arb.htm

٤ – الكنيست، ٢٧ يناير ٢٠١٧.
http://citizenship.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=48c7a03f-9c9a-48af-830d-ab044219c538&lang=ARB

٥ – سيد رشاد (مترجمًا)، سوق العنصرية، مجلة مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٢٤٨،أغسطس ٢٠١٥، ص ٢٠.

٦ – نتائج انتخابات الكنيست العشرون، موقع الكنيست الإسرائيلى
http://knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res20_arb.htm

٧ – التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠١٥، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥، ص ٤٢٤.

٨ – هبة جمال الدين، دور مراكز الفكر فى عملية صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤، ص ص ٦٤– ٦٥.

٩ – الاتفاقية بين الليكود وكتلة (يسرائيل بيتينو)، موقع المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، ٢٦ مايو ٢٠١٦
http://www.madarcenter.org/

انظر أيضًا:
http://www.reuters.com/article/us-israel-politics-idUSKCN0YG0I0

١٠ – اتفاق لتشكيل أكثر حكومات إسرائيل تطرفًا فى التاريخ، جريدة الأهرام، ٢٦ مايو ٢٠١٦.

١١ – نائب عربى ينتقد انضمام الحاخام "غليك" للكنيست الإسرائيلى، القدس العربى، ٢٥ مايو ٢٠١٦.

١٢ – المتطرف يهودا غليك سيحل محل يعالون فى الكنيست، ٢٠ مايو ٢٠١٦.

http://www.alhayatp.net/?p=132185

13 - http://www.al-masdar.net.

14 - Key points of Israel's new coalition deal, 25 May 2016.
http://www.dailymail.co.uk/wires/afp/article-3608927/Key-points-Israels-new-coalition-deal.html

١٥ – أحمد محمود القاسم، من هم اليهود الأشكنازيم والسفارديم، ١٩ يونيه ٢٠١٠.

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=17878

16 - Brichta, Avraham, "The New Premier-Parliamentary System in Israel", Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 555, Israel in Transition (Jan., 1998), p 182

١٧ – محمود محارب، قراءة فى الرأى العام الإسرائيلى، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٤ يناير ٢٠١١.

http://www.dohainstitute.org/release/73f394c5-bfb2-4a7b-8954-57c7aae194be

١٨ – اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية الثلاثاء المقبل لبحث التصعيد الإسرائيلى، ١١ أكتوبر ٢٠١٥.

https://arabic.rt.com/news/796550- ٪

١٩ – محمود محارب، مرجع سابق.

http://www.dohainstitute.org/release/73f394c5-bfb2-4a7b-8954-57c7aae194be

٢٠ – هل تُقبل حكومة نتنياهو على اتفاق تهدئة جديد أم تصعيد عسكرى؟، ١٩ سبتمبر ٢٠١٥.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/09/19/778987.html

٢١ – ٧٢" قانونًا تروى عنصرية "إسرائيل"، المركز الفلسطينى للإعلام، ١٥ يناير ٢٠١٧.

https://www.palinfo.com/news/

22 - http://www.acri.org.il/en/wp---content/uploads/2016/02/Position---Paper---NGO---Bill---Updated---Feb---2016.pdf

٢٣ – "قانون الجمعيات"..سلاح "إسرائيل" لمحاصرة المنظمات الحقوقية واليسارية، ٢٨ يوليو ٢٠١٥.

https://paltoday.ps/ar/post/257926

٢٤ – تقرير الرصد السياسي التمييز الذى تمارسه الدولة، ٥ مايو ٢٠١٦، حيفا وبيروت: المركز العربى للدراسات الاجتماعية التطبيقية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦، ص١٤.

٢٥ – "٧٢" قانونًا.. تروى عنصرية "إسرائيل"، المركز الفلسطينى للإعلام، ١٥ يناير ٢٠١٧.

https://www.palinfo.com/news/

26 - Overview of Anti--Democratic Legislation in the 20 thKnesset, Tel Aviv, The Association for Civil Rights in Israel, p 9.

٢٧ – الكنيست يصادق على قانون التفتيش الجسدى للفلسطينيين، ٢ فبراير ٢٠١٦.

http://www.t-alquds.org/?p=3968

٢٨ – ٢٠١٥ شهد أكبر حملة تشريع قوانين عنصرية ضد الأسرى، ٢ يناير ٢٠١٦.

http://www.arab٤٨.com

٢٩ – تعديل قانون الأحداث تشريع إسرائيلى يتناقض مع المبادئ والمواثيق الدولية، ٢٨ مارس ٢٠١٦.

http://www.alhadath.ps/article/35538

٣٠ – الكنيست تتّجه نحو تمديد إعفاء المخابرات الإسرائيليّة من توثيق التحقيقات ضد الفلسطينيين، مركز عدالة.

https://www.adalah.org/ar/content/view/8598

٣١ – ما هو قانون "مكافحة الإرهاب" الذى أقرته الكنيست؟، ١٥ يونيه ٢٠١٦.

https://www.maannews.net

٣٢ – موقع هيئة شئون الأسرى والمحررين.

http://freedom.ps/single/472

٣٣ – الكنيست الإسرائيلى يصادق بالقراءة الأولى على قانون جديد لمكافحة الإرهاب، ٣ سبتمبر ٢٠١٥.

www.i24news.tv/.

٣٤ – مسألة التغذية القسرية للأسرى.

http://citizenship.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=659e1802-b796-4cc8-8f6f-61a44cb3af01&lang=ARB

٣٥ – الحكومة الإسرائيلية تنجح بتمرير قانون "شرعنة المستوطنات" الذى يتيح مصادرة أراض فلسطينية عبر الكنيست، ٦ فبراير ٢٠١٧.

http://www.i24news.tv/ar/أخبار/middle-east/136971

٣٦ – قانون "التسوية" "الإسرائيلى" غطاء للاستيطان، ١٢ فبراير ٢٠١٧.

http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=270607&cid=46#.WKDCO9IrK1s

37 - Israel's Nationalistic 'Loyalty in Culture', Bill Passes Legal Test, Feb 25, 2016
http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.705312

٣٨ – وزارة العدل تصادق على إشتراط تمويل الأعمال الفنية بـ "الولاء" لدولة إسرائيل، ٢٥ فبراير ٢٠١٦.

http://ar.timesofisrael.com

٣٩ – مشروع قانون إسرائيلى يستهدف المؤسسات الثقافية العربية، جريدة القدس، ٢٧ يناير ٢٠١٦.

٤٠ – عاصفة من الانتقادات بالكنيست الإسرائيلى ضد قانون "الولاء الثقافى"، ٢٦ يناير ٢٠١٦.

http://www.eremnews.com/news/world/422053

٤١ – لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع الذى تم طرحه من قبل فى الكنيست، انظر: يوسف تيسير جبارين، قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية، قضايا إسرائيلية، العدد ٥٦، يناير ٢٠١٥، ص ٤٤.

٤٢ – قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودى، ٢٢ يناير ٢٠١٧.

http://www.madarcenter.org/

٤٣ – تقرير الرصد السياسى التهجير المستمر فى النقب، حيفا وبيروت: المركز العربى للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، أغسطس ٢٠١٦.

٤٤ – يهودية لا ديمقراطية: حول سن قانون الدولة القومية للشعب اليهودى، الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ١٦ مايو ٢٠١٧، ص ١.

٤٥ – قانون الفيس بوك اعتداء صارخ على الحريات، ٧ يناير ٢٠١٧.

http://www.elwatannews.com/news/details/1757474

٤٦ – مدير عام اتحاد الإنترنت: نخشى أن يؤدى قانون الفيسبوك إلى المساس بحرية التعبير"، موقع الكنيست، ٣ يناير ٢٠١٧.

https://knesset.gov.il/spokesman/arb/doc/PR030117.pdf

٤٧ – ٢٠١٥ شهد أكبر حملة تشريع قوانين عنصرية ضد الأسرى، ٢ يناير ٢٠١٦.

http://www.arab٤٨.com

٤٨ – وزير المواصلات يطرح خطة لضم المستوطنات المحيطة بمنطقة القدس، ٢٢ يناير ٢٠١٧.

http://ar.timesofisrael.com/٪

٤٩ – هو عبارة عن عدد من أعضاء الكنيست الذين يسعون إلى إصدار قرارات معادية للفلسطينيين.

٥٠ – اللجنة الوزارية لشئون التشريع تناقش يوم الأحد القادم مشروع قانون لفرض السيادة الإسرائيلية على معاليه أدوميم، ١٧ يناير ٢٠١٧.

http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?classto=InnerKlali&entity=1207155&type=1&topic=188

٥١ – إقرار بناء ٥٦٦ وحدة استيطانية فى القدس بعد يومين من تولى ترامب، جريدة الوطن، ٢٢ يناير ٢٠١٧.

٥٢ – شمعون اران، المجلس الوزارى المصغر يقرر إرجاء النقاش على مشروع تطبيق السيادة على معاليه أدوميم، صوت إسرائيل، ٢٢ يناير ٢٠١٧.

http://www.iba.org.il

٥٣ – دافيد هوروفيتس، ترامب يفوز بقلب إسرائيل، ٢٥ مايو ٢٠١٧، مقال منشور على موقع جريدة تايمز أوف إسرائيل.

http://arblogs.timesofisrael.com

٥٤ – أنباء عن تخطيط للموافقة على مئات المنازل الجديدة فى الضفة الغربية، ٢ يونيو ٢٠١٧.

http://ar.timesofisrael.com

٥٥ – تعيين ديفيد فريدمان المؤيد للاستيطان سفيرا للولايات المتحدة فى إسرائيل، مارس ٢٠١٧.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39375892

٥٦ – الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة

http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml#a2

٥٧ – العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، موقع جامعة منيسوتا.

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

٥٨ – منذر أبو رموز، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

59 - Yadlin, Amos, Israel 2016-2017 Situation Assessment: Challenges and Responses, Kurz, Anat and Brom, Shlomo. (editors), Strategic Survey for Israel 2016-2017, Tel Aviv: Institute for National.

60 - Human Rights Situation Report 2016, **Tel Aviv,** Situation Report: The State of Human Rights in Israel and the OPT", The Association for Civil Rights in Israel,20016, p. 3.

٦١ – انطوان شلحت، المشهد السياسى الحزبى الداخلى، تقرير مدار الاستراتيجى ٢٠١٦، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٦، رام الله، ص ص ٨٨–٨٩.

٦٢ – يقصد به منظمة مقرها واشنطن تقدم الدعم المادى للمشاريع التى تهدف إلى تعزيز المساواة والحقوق فى المجتمع الإسرائيلى، خاصة حقوق سكان إسرائيل من الفلسطينيين. ويقدر الدعم المادى الذى تقدمه المنظمة بنحو ١٥ مليون دولار سنويًا، يقدمها الصندوق الجديد للمنظمات المدنية والحقوقية الإسرائيلية، وقدمت المنظمة الدعم لأكثر من ثمانمائة منظمة مدنية إسرائيلية، ودعمت ماديًا بما يقارب ٢٠٠ مليون دولا. انظر:

http://www.nif.org

٦٣ – المجتمع المدنى: اتفاقيات إسرائيل وشبكات التواصل تهدد حرية التعبير، ١٧ أكتوبر ٢٠١٦.

http://www.arab48.com

٦٤ – قانون فيسبوك لملاحقة الفلسطينيين، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦.

http://www.arab48.com

٦٥ – دان ياهف، هل دولة إسرائيل ديمقراطية؟، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، العدد ٢٤، ٢٠٠٦، ص ٥.

٦٦ – قرار رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ حول تقسيم أراضى فلسطين الانتدابيّة إلى دولتين.

٦٧ – الاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء علـى جميـع أشـكال التمييـز العنصـرى، أعتمـدت وعُرضـت للتوقيـع والتصـديق والانضـمام بموجـب قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة ٢١٠٦ ألف (د –٢٠) المؤرخ فى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، انظر موقع الأمم المتحدة:

http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx

٦٨ – يوسف تيسير جبارين، قانون الدولة القومية والفوقية اليهودية، قضايا إسرائيلية، العدد ٥٦، يناير ٢٠١٥، ص ص ٤٤ – ٤٨.

USING LEGISLATION TO VIOLATE VALUES OF DEMOCRACY: ISRAEL AS A MODEL

Hanan Abu Sekin

Democratic-elected parliaments assumed to support the values of democracy, rights and freedoms but, the Israeli Knesset at its current session - the 20th Knesset - puts us in a different experience in light of the increasing number of controversial legislation, which are inconsistent with democratic values such as the Exclusion Law, the Law of NGO's and the Law of Combating Terrorism. The study discusses the Knesset's political structure and its role in passing anti-democratic legislation, the anti-democratic legislation approved by the 20th Knesset, and how it violates democratic values.